

ليختر فيه على الوجه الشرعي ويذكر التسليم وما بعده محري هذا
 المنايع والخذن فيه بعد ان ثبتت عند الحاكم الاذن المشار اليه
 بشكاه من يضع خطه اخره ان المبيع المميز اعلاه ملك البيتم المسمى
 اعلاه وبغير ذلك الا به عليه الحيز هذا المبيع وان البيتم المذكور
 في بيع ما عثر اعلاه عليه غطه ما فرزه ومصلحه ظاهره مسوغ
 معهما البيع عليه شرعا وان التمثيل المميز اعلاه من المثل او
 زائد على ثمن المثل المبيع المميز اعلاه بوميذ الجوز الصحيح الشرعي
 وبعد استناد المبيع المميز اعلاه والتمتع عليه في مواطن الرغبات
 بدمشق المحروسه مده ايام فكلها كفي ما يبدل فيه الثمر المعير اعلاه
 وبعد استيفاء شرطها الشرعي ورفق الاستناد محسوسا على ما شرح
 فيه بتاريخ كذا سنه كذا والحاكم هو الذي يورخ خطه
مسطور يتضمّر الثمن للبيتم هنا ما اشترى كذا
 الصدر ويكتفي بوجود الخط والمصلحة لانه سيجب له الا بالاقية ذرها
 عليه ولغله الا شفاع بها ولو رعا من العفا وان الذي لا
 يحتاج اليه ولا من اجزائه بالنسبه اليه وبيتم تسند

السوق الشرعي

في مشرق اعقار هو اعود نفعا عليه من ذلك مع كون الثمن الا في تعيينه
 ثمن المثل المذكور المشار اليها بوميذ اشترى منه وابعه الى اخره
 وحري ذلك بعد ان ثبتت ويذكر ذلك حيا تقدم شرحه وان كان البيع على
 البيتم لعدم الانتفاع بالمبيع كتب لوجوه الخط والمصلحة له في بيع
 ما اليه ذكره عليه ولعدم الانتفاع به بسبب استنزاع عطائه ودوام
 الرعيه منه او نزل الحله او استندامه ودوره وبصرف ثمنه من عقار
 يعود معه على البيتم المذكور ويرتفع به وجه مع كون الثمن الا في تعيينه
 ثمن المثل او بوميذ ويجعل ما تقدم ويذكر الشئ من مصلح الا اخره
مسطور يتضمّر البيع على الغايب هذا ما اشترى ابلان
 من فلان وهو المشرى كما يبدل فيه باذن سيدنا قاصد لفضاه فلان الدين
 الحاكم بدمشق المحروسه وامره الكسح فلان من فلان البيتم الضمير
 العكبر من حيا حكم العزير ونحوه ولا ينفذ شرعا لوجود الخط والمصلحة له
 في نزل ما يذكرة بان الثمن الا في تعيينه وهو ثمن المثل له بوميذ اشترى
 اذكر انه له وماله وماله وماله وماله وماله وماله وماله وماله وماله
 جميعه لدا اشترى عيا ثمن مبلغه كذا ارفع المشرى المسمى اعلاه

السوق الشرعي